



عَدُّ الْمَقُولَاتِ فِي عَشْرِ سَاظِمَاتٍ فِي بَيْتِ شِعْرِ عَلَا فِي رُبْعَةٍ فَعَلَا  
الْجَوْهَرُ الْكَرُّ كَيْفَ وَالْمُضَافُ مَتَى أَتَى وَوَضَعَ لَهُ أَنْ يَنْفَعِلَ فَعَلَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 حمد المن تعالت عن صفة الجهورية ذاته وتسامت عن  
 سمة العرضية صفاته وصلاته وسلاما على خير من أوف  
 المحكم وعلى آله وصحبه الذين قرروا شرعه وأعلنوا حكمه  
 أما بعد فيقول المصطفى زين كشف الله عن عين قلبه  
 الغين هذا ما استخرت الله فيه حين دعا إليه الداعي من  
 جمع كلمات على شرح بيتي المقولات للعلامة السجاعي  
 سالكه ما كان نافع من القول لا ابن كثير راجيا من الله  
 تعالى أن يسلك بي في تحبيره سبيل الخير بسم الله الخ  
 الفاظ البسمة من الكيفيات المحسوسة بحاسة السمع لا من  
 الكميات خلافا للنفارابي كما سيأتي رده ومعانيها من حيث  
 هي معان أي صوره ذهنية قصدت من الالفاظ من الكيفيات  
 النفسانية فان اعتبر كون مدلول لفظ الجلالة كتابية  
 الذات العلية فليس من المقولات في شيء عند المتكلمين وجمهور  
 الحكماء كما اشار له صاحب الاشارات وغيره والضمير ان  
 المستتر ان في الرحمن الرحيم لا من حيث مدلولها وسائر الضمائر  
 كذلك ليست من مقولة الحرف والصوت أصلا اذ لم توضع لها  
 الفاظ كما قاله الجامي بل لم تدخل في شيء من المقولات وليست من

قيل المحذوف اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصه كما حققه عب  
 وقال اللادد لا ادرى من اى مقولة الضمير فقال العصبه قد يكون  
 واجبا وممكنا جسما او عرضا وقد يكون من مقولة الصوت اذ ارجح  
 الى صوت فليس من مقولة معينة له وهذا التفات لسد لوله  
 والكلام في ذاته كما افاده عطف واستظهر بعض شيوخنا كون  
 الضمائر المستنرة من مقولة الكيف قائلان انها من العقولات وهي  
 كيفيات نفسانية لانها صور قائمة بالذهن فتدبر احملك اشر  
 الخطاب تنبيهها على قرينة تعالى وتنويهها بان اللائق بحال الحامد ملأ  
 المحمود حاضر او ابدا نابو فوج حمده على الوجه اللائق مع رعاية الالتفات  
 يا من ناداه تعالى بندا البعيد مع قرينة تعظيها الحضر ته المقدسة  
 بتعبيد الحامد المكدر بالكدرات البشرية عنها واطلق عليه للتوس  
 لوروده خلا فالمن منعه نعم قيل بتخصيص المنع بغير الوارد كما قيل  
 بحمله على ما اذا لم ترفع الصلة ايهام الموصول وتخصيصه والاجاز  
 نحو افسن يخلق كمن لا يخلق تنزهت التنزه التباعد عن كل مكروه كافي  
 القاموس فتتنزه تعالى تباعده عن صفات النقص بعدم انتصافه  
 بها ومنه التنزه بمعنى الخروج الى البساتين وان عده صاحب القاموس  
 غلطا فقد رده غير واحد بان الغالب كون البساتين خارج العمران  
 وفي الخروج اليها تباعد بل ابعاد للنفس عن مكروه هو ما اذا الغالب  
 قصد ذلك منه فتأمل عن الالين والكم الالين المحصول في المكان والكم  
 ما يقبل القسمة لذاته وهو اما متصل فاروه هو المقدار او غير فار  
 وهو الزمان واما منفصل وهو العدد فالمراد تنزهت عن المحصول  
 في مكان او زمان وعن المقدار والتعدد فان ذلك كله من لوازم

في التنزه  
 في البساتين  
 في الالين

الامكان وفي التعبير بهما براعة استهلال سيدنا أي معاشر الخلق  
 والاليق بالادب لانيان بكلمة سيد ونحوها كما عليه الجمهور وان  
 افنى ابن حجر بخلافه قائلا ان اتباع الوارد انجح ولم يرد الا في حديث  
 ضعيف في الشفا عن ابن مسعود ولو كان مندوبا ما خفى على  
 الصحابة والتابعين ولخير كله في اتباع امر العرب والعجم كلاهما  
 بفحنتين او بضم فسكون الواحد عربي وعجمي فالبيان للوحدة وينسب  
 اليهما بالياء ايضا فيقال للعربي عجمي وبالعكس افاده في المصباح وغيره  
 وعلى الله قيل في اعادة على رد على الشيعة الزاعمين ورود لا انفصلا  
 بيني وبين آل علي ولا اصل له ورد بانهم زعموا وروده في التشهد الثاني  
 عندهم خاص به وح لا يتم هذا نكتة لاعادتها في نحو ما هنا كما افاده غير  
 واحد المخلصين جمع مخلص من الاخلاص وهو عبادة الله لذاته  
 لا لرباء وسمعة وعلى من تبعهم اى اقتدى بهم واهتدى بهديهم  
 ممن باشرهم واتخروا عنهم من الامة المحمدية السادة جمع سيد  
 سماعا وسائد قياسا ففي الاشموني بطرد فعلة بفتح الفاء في فاعل  
 وصف المذكر صحيح اللام نحو كامل وكلمة امر فاني العناية عند قوله  
 تعالى اطعنا ساداتنا من ان جمع سائد على سادة شاذ لان فعلا لا  
 يجمع على فعلة الا في الصحيح وهم العارفين جمع عارف وهو  
 كما في العناية من اشهد الله تعالى ذاته وصفاته وفعاله واسمه  
 الاقيال بمشاة تحنية في حواشي القاموس جمع قيل بسكون الياء  
 الملك من حمير واليمن او مطلقا او مطلق من له تسلط يائي العين  
 من القبالة بمعنى الامارة او واو بها من القول لانه ينفذ اقواله  
 فاصله في قول قلب وأدغم ثم خفف بالاسكان واستبعد

واصل واسلم  
 على سيدنا  
 محمد سيد  
 العرب والعجم  
 وعلى الله وجه  
 المخلصين في  
 الاقوال  
 والافعال  
 وعلى من  
 تبعهم من  
 الامة العارفين  
 الاقوال

ابوحيان ورده الشهاب بما لا يجدي اه واستعماله هنا حقيقة  
 او مجاز اما بعد هكذا الوارد فلا تحصل سنة الاقتداء بالاثبات  
 بوبعد وكون المدار على الظرف يحتاج لوحى يسفر عنه كما في شرح  
 المواهب فيقول الفاء رابطة لجواب اما وفيه التفات من التكلم  
 الى الغيبة العبد الانسان مطلقا او المملوك وورما زبدت  
 عليه لامر فيقال عبدل كما في القاموس والمراد هنا الاول  
 الفقير من فقر كنعب قل ماله او اشتكى فقار ظهره ويقال فقره  
 الداهية تزلت به فهو فعيل بمعنى مفعول كما في المصباح وغيره  
 وجزم بعضهم باخذه من الثاني كانه لسوء حاله يشتكى فقار ظهره  
 احمد السجاعي من اضراب الصبيان وآئن يونس والامير ومن شيخ  
 البدر الحفني والشهاب الملوي والنور العدوي والسيد البلدي  
 توفي عليه رحمة الله سنة سبع وتسعين ومائة والالف كما في تاريخ  
 الجبرتي جمل بتشديد الميم اي حسن وزين كما في المصباح والمسلم  
 جمع مسعى بمعنى السعى اي جعل مساعيه واعماله حسنة مشكورة  
 غير مشوبة بما يحبطها قد طلب الخ مفعول القول بعض الاخوان  
 الاضافة لامية او بمعنى من كما في نسيم الرياض والتعبير ببعض  
 للتعظيم كما ان التنوين يكون له دلالة على بعضهم كقول لبيد  
 تراك امكنة اذ المراد ضياء او يرتبط بعض النفوس حمامها  
 عبر ببعض المراد به نفسه لتعظيمه حتى كانه لا يمكن تعيينه وقد  
 سلف الشاعر في قوله

واقول بعض الناس عنك كناية خوف الوشاة وانت كل الناس  
 كذا في البيضاوي وعنايته المرة بعد المرة في تاويل اسم الفاعل

اما بعد  
 فيقول الفاء  
 الفقير بعد  
 السجاعي  
 جمل الله له  
 ولا نعوان  
 السجاعي  
 قد طلبني  
 بعض الاخوان  
 المرة بعد المرة

والجواب على السؤال  
أنه بعد قوله  
ان شرح بيتي  
المفولات  
نوعا مختصرا  
وافيا بالعبار  
فاجبتهم وان  
كانت

منصوب على الحالية من بعض اى طلب منى حال كونه مكررا للطلب  
على حد ادخلوا الاول فالاول اى مرتبين او منصوب على انه صفة  
لمصدر محذوف اى طلب منى طلبا متكررا افاده الغنيمى ح  
والحواسن الاخلاص وهو الاقبال على الشيء مع المواظبة كما فى المصباح  
والكرة كما فيه ايضا الرجعة وفى التركيب ما فيها قبله اعرايا شمل  
ان اشرح فى تاويل مصد منقول طلب بيتى تشنية بيت وهو ما شمل  
على اجزاء معلومة مجاز عن بيت الماوى وجمع كل ايات وبيوت كفى  
المصباح وغيره والمجازية بحسب الاصل والافهوالان حقيقة  
عرفية شرحا مصد رمبين للنوع ان اريد به المعنى المصدر  
فان اريد به الالفاظ المخصوصة كان منصوبا بنوع الحافض اى بشرح  
وهذا النسب بالصفات بعد مختصر من الاختصار وهو  
تقليل اللفظ سواء كثر معناه اولا كما فى دقائق المنهاج او مع بكثير  
معناه كما فى المختار وغيره واختصار الكلام مما يتحد به الادباء قال  
الشماعلى عليك بالقصا من الاحاديث والفر من النكت مقتد يا بن العتر  
حيث قال \* بين اقداحهم حديث قصير \* هو سحر وما سواه الكلام (قوله)  
وافيا بالعبارات الاظهر ان المراد موفيا بعباراته فلا يقتصر عن اداء  
المراد منها مع اختصارها بحيث لا يكون فى اداها لبس ولا خفاء  
كما هو شأن المختصر ولذا قيل ببسط الكلام ليفهم ويختصر ليحفظ  
فوصفه بذلك بعد وصفه بالاختصار كالاختصار فى قوله  
فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمى (قوله)  
فاجبتهم عطف على طلب وافاد بالفاء المبادرة بالجواب لان المطلوب  
خير ينبغى الاسراع اليه وان كانت الواو حالية وان وصلية

بعضا على

بضاعتى مزجاة فى المصباح البضاعة بكسر الموحدة قطعة من  
 المال تعد للتجارة جمعها بضائع وفى حواشى القاموس نقلا عن  
 الشريف المرتضى بضاعة مزجاة مسوقة شيئا بعد شئ على  
 قلة وضعف يقال أزجاء وزجاء تزجية ساقه على قلة وضعف  
 اهو والمراد افادة قلة محصوره فى العلم وهو تواضع منه رحمه الله  
 تعالى رجاء مفعول لاجله لقوله فاجبتهم او حال من فاعله اى  
 راجيا صباح هو القائل بمحقوق الله تعالى وحقوق العباد وخصه  
 لانه ارجى فى قبول الدعاء بالفوز اى الظفر والنبيل وهو متعلق  
 بدعوة وفى الدارين متعلق بالفوز وفى معنى الباء لتعدى الفوز  
 بها والظرفية وصلة الفوز محذوفة اى الفوز بالخيرات فى  
 الدارين او بلا ملاحظة صلة ففى المصباح وغيره يقال فاز بكذا  
 ظفريه وفاز ظفرو ونجا والمراد بالدارين الدنيا والاخرة والنجاة عطف  
 على الفوز اى فيهما مقتصر اسم فاعل حال من التاء فى اجبة الامثلة  
 جمع مثال ما يذكر لايضاح القاعدة وقوله مع ايضاح الكلمات  
 اى ببيان معانيها والكلام على مبانيها ان اقضى الحال ذلك  
 والله منصوب على التعظيم لاسال قدم عليه للحصر ان ينفع من  
 النفع وهو ايضا الخير للغير والباء فى به سببية المؤمنين  
 خصهم لانهم هم الذين ينبغي ايصال الخير اليهم فانه لا تغلير  
 التخصيص السؤال به تعالى وقوله عليه توكل اى اعتمد وتقديم  
 الظرف للحصر كتقديمه فى به نستعين اى نطلب الاعانة منه  
 لا من غير قال التعبير به جرى على الغالب فى ان من كتب شيئا  
 تلفظ به اولتا ويله بكتب مصدر الخ فى المصباح عددته عدد

بضاعتى مزجاة  
 رجاؤه رجاؤه  
 الخ مع ما فى القاموس  
 فى الدارين والنبيل  
 مقتصر على الا  
 مع ايضاح الكلمات  
 والله اسال ان  
 يشفع بدار المؤمنين  
 فانه لا تغلير من  
 عليه توكل اى  
 نستعين بالله  
 ان الظرف للحصر  
 فقال رعدا  
 مصدر رعدا

من باب قتل والعدد بمعنى المعدود وقال الزجاج وقد يكون العدد  
بمعنى المصدر نحو سنين عدد او قال جماعة هو على بابه والمعنى  
سنين معدودة امر وقوله بمعنى عدد اى معدود من اطلاق  
المصدر على المفعول مجازا مضاف الى المقولات والاضافة على  
معنى من اى المعدود منها لا من اضافة الصفة الى الموصوف لان  
الراجح سماعيتها جمع مقولة تاؤها للنقل من الوصفية الى  
الاسمية لصيرورتها عرفا اسما للجنس العالى او التانيث  
لجريانها على موصوف محذوف مؤنث اى ماهية مثلا كما افاده عطف  
في صفراء وقال ابو المرشد في ش هذين البيتين انها للوحدة لا للتأنيث  
والنفي منفي بمعنى الحمل الخ الاولى ان يقول من القول بمعنى الحمل  
نخصت اى المقولات بحيث متى اطلقت انصرفت اليها مع ان كل كلى  
مقولاى اتفاقا واما الجزئى ففي مقولته خلاف اجناس عالية  
الاجناس جمع جنس وهو كل مقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في  
جواب ما هو وهو ينقسم الى عال لاجنس فوفه وتحت اجناس  
كالجوهر وسافل فوفه جنس وتحت انواع لا اجناس كالحيوان  
فوفه جسم نام وتحت الانسان والفرس والحمار مثالا وهى انواع  
ومتوسط فوفه جنس وتحت جنس كطلق جسم فوفه الجوهر  
وتحت جسم نام ومفرد اى خارج عن سلسلة ترتيب الاجناس  
لاجنس فوفه ولا تحته ومثالا له بالعقل بناء على ان الجوهر ليس  
جنسا له وان العقول العشرة المندرجة تحت انواع اما ان بنى على  
ان الجوهر جنس له فلا يكون مفرد ابل جنسا سافلا ان كان ماتحته  
من العقول انواعا او نوعا سافلا ان كان ماتحته منها اشخاصا وهذه

عدد مضاف الى  
المقولات تجميع  
مقولة بمعنى الحمل  
اى الاجناس  
بمعنى العشرة  
ان كل كلى مقول  
اى محمول لانها  
اجناس عالىة



المقولات العشر اجناس عالية للمكانات لان الممكن الذي جوده من  
غيره اما جوهرا او عرض فالجوهر مقولة براسها والعرض تسع مقولات  
هي الكم والكيف والح وهي انواع اضافية للعرض وهو بالنسبة لها  
عرض عام كالماشي بالنسبة للانسان فلا ينافي كونها في حد ذاتها  
اجناسا عالية اذ ليس داخلها في حقيقتها حتى يكون هو للجنس العالي  
لها اوسع مقولية اي حملا باعتبار تعدده وصدقه على افراد  
كثيرة يعني ان كل ما صدق عليه الجنس السافل مثلا كالحيوان  
يصدق عليه الجنس العالي بلا عكس فالحيوان يصدق على الانسان  
مثلا فلما كان العالي اكثر مقولية وصدقا اطلق عليه اسم مقولية  
على الاختصاص من قبيل انصراف الشيء لفردة الكامل عند الاطلاق  
افاده عطف في كبراه المندرج بالجر نعت لغير اي عددي للمقولات  
الح يشير الى ان عددي كلاما للتأخر مصدر مضاف لمفعوله بعد  
حذف فاعله وهو مخالف لما درج عليه اولا من كونه مصدر بمعنى  
عددي معدود ومخالف ايضا لجعله الظرفية من ظرفية العام في  
الخاص مع احواله لنوع تكلف على جعل في زائدة وانما الذي يناسب  
هذا جعله من ظرفية المتعلق في المتعلق فكان عليه ان يجعلها  
احتمالين او يرفع هذا الدخول من البين لا يقال لعل مراده بقوله سابقا  
بمعنى عدد المعنى المصدر ايضا بناء على ما قاله في المصباح من ان  
العدد قد يكون مصدرا بقربة تفسيره بعد بقوله اي عددي الح  
لانا نقول يبعده عدم الحاجة اليه مع كونه لم تنزل منافرة للظرفية  
التي ذكرها فتأمل في عشرى على راي جمهور الحكماء قال في الموقف  
وهم معترفون بانه لا سبيل الى الحصر الا الاستقراء الذي لا يفيد

اوسع مقولية  
وسببها من غيرها  
المتدريج عنها  
عدي للمقولات  
لا تنافي في جنسها

الاطنا ضعيها ولذلك خالف بعضهم جعل المقولات اربعا  
الجوهر والكم والكيف والنسبة الشاملة للسبعة الباقية وبعضهم  
جعلها خمسة بعد الحركة مقولة برأسها وجعلها بعضهم من مقولة  
أن يفعل وذهب بعضهم الى ان مقولة أن يفعل وأن يفعل اعتبارا  
فلا تندرج الحركة فيهما احر وفي المقاصد ذهب بعضهم الى ان الحركة  
خارجة عن المقولات وفي نيل السعادات ذهب بعضهم الى ان الجنس  
العالي اثنان الجوهر والعرض وقيل واحد وهو الوجود وكل من هذه  
الاقوال مردود من ظرفية العام اي لان المعدود من المقولات  
اعم مفهوما من العشر في ذاته او ان في زائدة استظهره ابو  
المرشد قاده حافي كونها للظرفية بناء على ما سلكه من ابقاء العدلي  
مصدرية وقد علمت توجيهها فلا تغفل وقوله مبتدأ خبره  
محذوف اي ثابت وقوله اي في البيت بعده تفسيره وبيان لذلك  
المحذوف فاي تفسيرية او خبره الطرف بعده متعلق بمحذوف  
واي زائدة بين المبتدأ والخبر تأكيد للاتحاد وزيادة في البيان كما  
افاده الجرجاني والدما ميني في نظيره وظان زمن نظمه اي  
البيت بعده وقوله عن هذا اي عن زمن الاخبار بانه سينظمها  
او عن زمن نظم هذا البيت وقصده بذلك التوكل على ابي المرشد  
حيث اعتبر في تحقق الاستقبال تراخي زمن نظم البيت الثاني عن  
زمن نظم البيت الاول اذ لا داعي اليه لتحقيق الاستقبال بدونه لعد  
امكان تقارن نظمهما في زمن واحد فتأمل اي في بيت من الشعر  
يشير الى ان الاضافة على معنى من اذ البيت بعض منه ونقل عن  
الفراء ان البيت الواحد يسمى بيتا والبيتين والثلاثة بثقة بضم التثنية  
والصحيح

من ظرفية العام  
في الخاص وان في  
زائدة وقيل  
دس نظمه اي  
في البيت بعده وفي  
ان زمن نظمه  
من اخر عن هذا  
فلذا التوكل بالنسبة  
اي في بيت من  
الشعر

والصحيح مرادفة الشعر للنظم وقبل النظم اعم شموله ما على اوزان  
العرب وغير هادون الشعر وهو اى عرفا اما بحسب اصله فهو بمعنى  
القطنة والعلم الكلام الخ جنس يشمل المحدود وغيره والوزون  
اى وزنا عربيا يخرج المنشور وما خالف اوزان العرب كالمواليا ويؤتى  
وقيل لا يقدح فى شعره خروجه عن اوزان العرب ونصره فى  
القسطاس وقصد اخرج لما وافق الوزن فى كلام الله وكلام رسوله  
وما جرى على الالسنه موزونا بلا قصد والمراد قصد وزنه على وجه  
كونه شعرا واذ الشارح قيد مقفى وحذفه غيره والظ انه لبيتا الواقع  
فلا يضر حذفه بل الحذف اول فتدبر علا جملة فى موضع جرت  
لبيت وقوله من العلو وباب فعله فعد كما فى المصباح ويقال كافيه  
ايضا اعليته رفعت والمصدر الاعلاء رتبة فى المصباح الرتبة  
المتزلة والمكانة والجمع رتبة فى لا تكون الا فى الترقى والفضل كما  
صرح به فى الغناية لما اشتمل الخ تقليل العلوه فى الرتبة فى تلك  
الآظهر تعلقه بالجمع ولا ضرورة الى جعل الخ اى خلافا لاني المرشد  
حيث قال من الغلو بمعنى قلة الوجود مجازا لان غلاء فيه الشئ لا من  
لقلته وانى بالفافى قوله فعلا لا لاشارة الى انه مسبب عنه فلو  
لازم لقلته اى باعتبار الغالب وكان داعيه لتفسيره بما ذكره هو امر  
التسبب لا تحمل فاعمل قوله وهو ما اختلف كتابه اى واما ثلثا فى الحروف كقول  
على كرم الله وجهه فيما كتبه الى معاوية رضى الله عنه عزك عزك \* فصان  
قصبا ذلك ذلك \* فاحش فاحش فعلك \* فعلك هذا تهكم للحنان  
المضاجع هو ما ابدل من احد ركنيه حرف مجزى آخر يكون من مخرجه  
او قربا منه نحو يهون ويأون ونحو قول العماني \* \*

وهو كلامه الذي  
المعزوز قصد اعلاؤه  
بالعين الموجهة من  
من العلم وهو الانفتاح  
الى ربيع وفي ربيع  
الى منقلا للاستقلال  
عليه من ربيع فلك  
للفلا مع الانفتاح  
وخطون المشوي في  
ذلك الحكم وهو اخذوا  
بالعين بالجهة الى اداء  
لوفضا قال في الصبح  
من ربيع ربيع فقد  
او لا شوي في الصبح  
القطعة مجازا في

من العين اليمة  
فخرج العين اليمية  
المضارع التعداد  
للمركب والي الخاسر  
بالنقط فقط  
ما اختلط كما  
المعقد وهو  
افعال البرج الحار

\* وما خلقت عبون العين لما \* نظرن سوى بلايا للبرايا \*  
بخلاف اللاحق فانه ما ابدل من احد ركنيه حرف بحرف آخر من غير  
مخرجه ولا قريب منه كقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لم ينجبر  
لشد يد كذا ذكره ابن معصوم في انواء الربيع ثم قال وقل من فرف  
بينهما وكان ابا المرشد جرى على القول بعدم التفرقة فقال بين  
علا وغلا الجناس المضارع وهو اتفاق الكلمتين في الحروف والترتيب  
مع الاختلاف في حرف واحد احيث لم يقيده بما مر ثم فصل  
الخ اي ذكر ما وعد به من نظم المقولات العشر مفصلة مسروقة  
الجوهر هو وما عطف عليه خبر لمخذوف اي هي الجوهر الخ ولا  
داعي لتقدير مبتدا لكل واحد كاحدها واثانيها الخ واستعمال  
الجوهر فيما قابل العرض مولد كما في شفاء الغليل لانه من الاصطلاحات  
الحادثة عند نقل الفلسفة في زمن المأمون من اللغة اليونانية الى  
اللغة العربية قال عبي الجوهر جحر يستخرج منه شيء ينتفع به على  
ما في القاموس نقل في الاصطلاح الى المعنى المذكور لانه يستخرج  
منه الخواص والاعراض التي ينتفع بها وقيل ماخوذ من الجوهر بمعنى  
الظن ويحتمل اخذه من الجوهر بمعنى هيئة الرجل وحسن منظره اهر  
وبدأ به لاسبقية على العرض اعتبارا من حيث كونه موضوعا له وان  
تقاربا وجود الاستحالة وجودا احدهما بدون الآخر وعكس بعضهم  
فبدأ بالعرض قال في شوايف المواقف نظر الى انه قد يستدل باحواله  
على احوال الجوهر كما يستدل باحوال الحركة والسكون على حدوث  
الاجسام هو هذا تعريف له بالرسم الناقص اذ المقولات باسرها  
لا تحدد انا ما ولا ناقصا ولا ترسم رسما تاما الوجوب اخذ الجنس فيها

ثم فصل  
ما وعد به  
فقال الجوهر  
هو

ولا جنس لها قال في شرح المقاصد لا طريق الى تعريف الاجناس العالية  
 سوى الرسوم الناقصة اذ لا تصور لها جنس وهو ظ ولا فصل لان  
 التركيب من امرين متساويين فيكون كل منهما فصلا مجردا احتمال عقلي لا  
 يعرف تحققه بل زعم انقام الدلالة على انتفاء امر الغنى عن المحل ان  
 اعتبر كونه تعريفا للجوهر على مذاق الحكماء رجع لتعريفهم له بانه الموجود  
 لا في موضوع بتقدير وصف اي محل يقومه او يراد من المحل الموضوع  
 قال في ثمة المقاصد الممكن عند الحكماء ان استغنى في الوجود عن  
 الموضوع فجوهر والا فعرض والمراد بالموضوع محل يقوم المحال  
 فالصورة الجوهرية انما تدخل في تعريف الجوهر دون العرض لانها وان  
 افتقرت الى المحل لكنها مستغنية عن الموضوع فان المحل اعم من الموضوع  
 كما ان المحال اعم من العرض ولهذا قال عطف في كبراه الاولى ابدال المحل  
 بالموضوع لان تفاضل التعريف بخروج الصورة عنه لعدم استغنائها  
 عن المحل مع جوهريتها عند الحكماء الذين هذا التعريف على مذاقهم  
 هو وجعل العهدية والمهود المحل المقوم فيساوي التعبير بالموضوع  
 مما ياباه مقام البيان بالتعريف وفي شرح الهداية وحكمة العين  
 المحال منحصرة في الصورة والعرض والمحل في الهيولى والموضوع فلا يكون  
 حصول الجسم في المكان حلولا عندهم ولا المكان الحاصل فيه محلا  
 هو فالمحل في اصطلاحهم لا يعم المكان وتساوي عن المواقف ايضا  
 وان اعتبر كونه تعريفا للجوهر على مذاق المتكلمين كما صرح به عطف في  
 صغره رجع الى ما اشتهر عنهم من تعريفه بانه المنجز بالذات اي  
 الذي لا يكون تابعا في تحيزه لتحيز شيء آخر فيكون مستغنيا عن المحل  
 ولا ينتقض بخروج الصورة لعدم ثبوتها عندهم كالهويولى نعم

الغنى عن  
 المحل

نقضه عط في صفراء بصدقه على الواجب تعالى وهو مدفوع  
 باختصاص المقسم بالحادث كمانه عليه في مثله الخبالي وعيب  
 وصرح به السعد في التنسية فافهم او المتخيز هذا تعريف  
 للجوهر على مذاق المتكلمين وكان عليه ان يزيد قيد بالذات لصيرورة  
 التعريف بدونه غير مانع لصدقه على العرض فانه متخيز ايضا  
 لكن لا بالذات قال في المواقف وشرحه عند الكلام على تقسيم  
 المتكلمين الحادث اما متخيز بالذات او حال في المتخيز بالذات ولا متخيز  
 ولا حال فيه فالمتخيز بالذات هو الجوهر ونعني بالمتخيز بالذات ما شأنه  
 ان يشار اليه بالذات اشارة حسية بانه هنا وهناك واعتبر قيد  
 بالذات احترازا عن العرض فانه قابل للاشارة على سبيل التبعية والحال  
 في المتخيز هو العرض ونعني بالحلول في المتخيز ان يختص به بحيث تكون  
 الاشارة الحسية اليهما واحدة كاللون مع المتلون دون الماء في  
 الكوز فان الاشارة اليهما ليست واحدة فالماء ليس حالا في الكوز  
 اصطلاحا وان كان حالا فيه لغة وما ليس متخيزا ولا حالا فيه هو مجردا  
 وليس ثابت عندنا امر والتعبير بالاختصاص للاحتراز عن الملا الشك  
 في الورد فانه وان كانت الاشارة اليهما واحدة لكن لا اختصاص  
 لاحدهما بالاخر فانه فرع وجود كل منهما في نفسه ولا وجود للورد في  
 الماء الساري فيه كما افاده عيب الان يقال حذف الشاح القيد  
 اعتمادا على تفسيره المتخيز بما اخذت ذاته الخ لتحقيقه في الجوهر دون  
 العرض وان لم يرضه عط في كبراه فتأمل ما اخذت اي شغلت  
 وقوله قد راى مقدارا وقوله الفراغ قال من لا زاده هو الفضاء  
 الذي يثبت الوهم ويدركه من الجسم المحيط بجسم آخر كالفضاء المشغول

او المتخيز وهو  
 ما اخذت  
 فانه قدما  
 من الفراغ

هذه زينة

بالماء والهواء في داخل الكوز فالفرغ الموهوم هو الشيء الذي من شأنه  
 ان يحصل فيه الجسم وباعتبار فراغه عن شغل الجسم ياه يجعلونه  
 خلاء فالخلاء عندهم هو هذا الفراغ الموهوم مع قيد أن لا يشغله  
 شاغل من الاجسام فيكون لا شيئا محضاً لان الفراغ الموهوم ليس  
 بموجود في الخارج بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد لكان بعدا  
 مفسطورا وهم لا يقولون به فان لم يشغله جسم ما كان لا شيئا محضاً  
 بالضرورة والخلاء عندهم اخص من الخيزلان الخلاء هو الفراغ الموهوم  
 مع اعتبار ان لا يحصل فيه الجسم والخيز هو الفراغ من غير ان يعتبر  
 حصول الجسم فيه او عدمه والقائل بامتناع الخلاء الحكماء وبامكانه  
 المتكلمون اه وادلة الفريقين في المواقف وشرحه ومن لطيف الاشارة  
 لهذا قول القائل \* \* \* \* \*

فان زعموا ان الخلاء وجوده \* محال فمنقوض بكفي وكبستي  
 كذا ان زيد تمثيل للجوهر المعروف بما ذكر وهو مثال لقسم الجسم  
 منه اذ الجوهر اقسامه عند الحكماء خمسة قالوا لانه ان كان محلا  
 لجوهر آخر فهو الحبول وهي جوهر في الجسم قابل لما يعرض له من الاتصال  
 والانفصال محل للصورتين الجسمية والنوعية وان كان حالا في جوهر  
 آخر فهو الصورة الاعم من الجسمية والنوعية وان كان مركبا منها فهو  
 الجسم وان لم يكن محلا ولا حالا ولا مركبا منها فان كان متعلقا بالاجسام  
 تعلق التدبير والتصرف فهو النفس فهي غير حالة في الجسم ولا مجاورة  
 له لانها جوهر مجرد وان كان متعلقا تعلق التأثير فهو العقل الذي هو  
 احد العقول العشرة السماوية قال في شرح المقاصد وهذا التقسيم  
 على راي المشائين منهم اما عند الاقدمين منهم فاقسامه ثلاثة جسم

ونفس وعقل ولم يثبت عندهم وجود جوهر حال هو الصورة وآخر  
 محل هو الهوى وإنما الهوى اسم للجسم من حيث قبوله للاعراض  
 المحصلة للأجسام المتنوعة والصورة اسم لتلك الاعراض ثم  
 المراد بالنفس ما يعم الفلكية والانسانية واعتبر الشئ في شئ منظومه  
 الشأن في تعلق النفس بالأجسام تعلق التدبير والتصرف فناقشه  
 عطف في صفراء ووسطاء بان التقسيم جار على اصطلاح الحكماء وقد  
 اختلفوا فيها فقال افلاطون ومن قبله بقدمها مع التنازع وقال  
 ارسططاليس بجدوثها بجدوث البدن وعليهما فالنفس الناطقة  
 متعلقة بالبدن بالفعل فكان عليه اسقاط هذه الزيادة ولذا لم  
 يذكرها غيره اه وفيه ان التعلق لا يلزمها بالفعل دواما بل ينفعك  
 عنها حين مفارقتها للبدن قال المسعودي في شرح خطبة ابن  
 سينا هذه النفس الناطقة لها علاقة ما يبدن الانسان مادام  
 حيا وليست تلك العلاقة كتعلق الشئ بجملة بل كتعلق مستعمل  
 الآلة بالآلة وهي حادثة مع البدن لا قبله ولا تفسد بفساد  
 البدن وموته بل تبقى كما كانت الا ان علاقتها تنقطع عن البدن  
 ولا تتعلق ببدن آخر ويكون لها بعد مفارقتها عن البدن اى  
 بعد انقطاع العلاقة بالموت سعادة ولذة او شقاوة وألم  
 اه ونحوه في شئ المواقف وفي شئ المقاصد من شأن النفس ان  
 تتعلق بالبدن الخ ما قال فالنفس الناطقة بعد انقطاع علاقتها  
 عن البدن لا تتعلق لها بتدبير ولا تصرف فلا بد من اعتبار  
 الشأن نظر الحالة الانقطاع او تقييد التعلق ببدن الانسان  
 بدوام حياته كما وقع لغير واحد ومن لم يصرح بذلك لا بد له من



فصده فما صنعه الشئمة في محله فافهم وقال المتكلمون كل جوهر  
 يتميز وكل متميز اما ان يقبل القسمة فهو جسم اولا فهو جوهر فرد  
 واختلفوا في اقل ما يتركب منه الجسم فعند الاشاعرة اقله جزآن  
 فاذا انضم جوهر فرد لآخر حصل من مجموعهما جسم وهو قابل  
 للقسمة في جهة واحدة وعند المعتزلة الجسم هو الطويل العريض  
 العميق فاعتبروا فيه الطول والعرض والعمق ثم اختلفوا بعد  
 اتفاقهم على ذلك في اقل ما يتركب منه الجسم فقبل ثلاثة اجزاء وقبل  
 ستة وقبل ثمانية وقال النظام لا يتألف الا من اجزاء غير متناهية  
 وقبل غير ذلك قال في المواقف وشرحه والحق امكانه من اربعة اجزاء  
 فالركب من جزئين او ثلاثة ليس جوهر فردا ولا جسما فالمنقسم في  
 جهة خط وفي جهتين سطح وهما واسطة بين الجوهر الفرد والجسم  
 عندهم وداخلان في الجسم عندنا هو المراد خط وسطح جوهرين  
 اذ الفرض تركب الجسم من جواهر فردة فقول من قال ان بعض المتكلمين  
 يقول بالخط والسطح مراده بالبعض المعتزلة لانهم من المتكلمين  
 وبالخط والسطح الجوهرين فلا ينافي انكار المتكلمين للمقدار المنقسم  
 الى خط وسطح وجسم تعليمي والثلاثة عند الحكماء اعراض قائمة  
 بالجسم الطبيعي والحاصل ان اهل السنة لا يقولون بالخط والسطح  
 لا الجوهرين ولا العرضيين والمعتزلة يقولون بالخط والسطح الجوهرين  
 والحكماء يقولون بالخط والسطح والجسم التعليمي على وجه كونها اعراضا  
 ولا يقولون بالخط والسطح الجوهرين فهي عند المتكلمين  
 امور اعتبارية مرجعها للابعاد تعرض للجسم لا وجود لها وانما  
 الموجود هو الجسم الطبيعي المركب من الجواهر عندهم ومن المبول

الكمية معلومة  
على ما في  
بما في  
وذلك الجاهل  
تت عليه  
الجهل

والصورة عند الحكماء كما افاده غير واحد وذكره عط في صفراء  
بقى انه هل يطلق على الجوهر الفرد نقطة جوهرية على موازاة خط جوهر  
وسطح جوهرى قال البليد في ظنى عن ش المواقف ان القوم لا يطلقون  
على الجوهر الفرد نقطة اه وقد رأيت التصريح باطلاق النقطة  
على الجوهر الفرد في غير محل من شرحى المواقف والمقاصد و  
الثانى في محل اما القول بنالف الجسم من السطوح المتألفة من  
الخطوط المتألفة من النقط التى هى جواهر فردة فهو قول  
المتكلمين مع اشتراط الانقسام فى الاقطار الثلاثة بحيث  
لا يتألف من اقل من ثمانية اجزاء اه وبديع قول محمد الحريرى

الحرفوشى مشير بذلك

قال من عدا امام اولى الفضل ورب المباحث الفلسفيه  
ان عندى برهان حق على نفشى الهيولى والصورة الجسميه  
قلت ما هو فقال شامة حبي \* قد عُدَّوهى نقطة جوهرية  
الكم قدمه مع الكيف على سائر الاعراض النسبيه لانهما  
اثبت وجودا منها اذ لا تقر لها فى ذوات موضوعاتها كقترر  
الكميات والكيفيات وقد مر الكم على الكيف لانه اعم وجودا منه فان  
احد قسميه وهو العدد يعنى المقارنات والجردات جميعا بخلاف الكيف  
فان المحسوس والاستعداد والمختص بالكميات منه لا توجد فى  
المجردات بلا واسطة وانما قلنا بلا واسطة لوجود المختص بالكميات  
فى الجردات بواسطة العدد كالزوجية والفردية والنفسانى  
لا يوجد فى البسائط العنصرية والجمادات لاختصاصه بذوات  
الانفس افاده فى ش المواقف وعب وذلك جائر حتى فى غير

الضرورة والاعداد عند ابن مالك ومن مخاضه وفي الاشتمول  
وحواشيه اجاز السيرافي وابن عصفور حذف الواو وفي العطف  
قال الدماميني قد قيل في علمه بابا بابا ان تقديره بابا بابا  
ويشهد له قولهم ادخلوا الاول فالاول ومنع ابن جني كالسهيل  
حذف العاطف مطلقا وخرج ما بوجهه على بدل الاضراب فلا  
حاجة لدعوى الخ المدعى ابو المرشد حيث قال الكر عطف على الجوهر  
يحذف حرف العطف لضيق النظم وكذا ما ساكله مما يأتي امر وقد يقال  
مراده ان التزام حذفه مع جوازه لضيق النظم فلم يخالف ما قرره  
الشه يقضي لقسمة الخ نطلق القسمة على الوهمية وذلك بان يفرض  
فيه شيء غير شيء وعلى الفعلية بان ينقطع وينفصل بالفعل اي  
تحدث له هويتان بعد ان كانت هوية واحدة والجمهور عرفوا  
الكر بقبول القسمة فقالوا هو عرض يقبل القسمة لذاته والمراد  
الوهمية قاله في المقاصد وذلك لان الفعلية لا يقبلها الكر  
المتصل الذي هو المقدار لما تقرر ان القابل يبقى مع المقبول  
والا لم يكن قابلا له وعند عروض الفصل والفك على الجسم لا يبقى  
المقدار الاول بعينه لانه متصل واحد في حدة ذاته لا مفصل فيه  
اصلا بل يزول ويحصل هناك كان اي مقدار ان آخر ان لم يكن موجودا  
بالفعل نعم الكر المتصل الحال في المادة الجسمية يعدل المادة لقبول  
القسمة الانفكاكية وان لم يمكن اجتماع ذلك الكر مع تلك القسمة  
ومعلوم ان المعدل لا يجامع الاثر بل ينعدم عند وجوده كالخطوات  
الموصلة للفصل فبالقابل للقسمة الانفكاكية هي المادة اي الجوهر  
الباقية بعينها مع الانفكاك والانفصال دون المقدار الذي هو الكر

لا يلزم حذف الواو في العطف  
دعوى ابن جني  
ضيق النظم  
وهو في النظم

الذات  
كلا العددين  
والفردية  
الخط

المتصل ولا يقبل الكم المنفصل ايضا القسمة الفعلية لانها عبارة  
عن زوال الاتصال ومعلوم ان معروض الكم المنفصل وهو العدد  
من حيث انه معروض لها لا يكون متصلا واحدا في نفسه بل منفصلا  
بعضه عن بعض فلا يمكن هناك زوال اتصال حقيقي واذا لم يتصور  
ذلك في العدد الذي يكون محسوسا فاول في العدد العارض له افا  
في شوا الموقف غيره لذاته متعلق بيقبل اي ان قبوله القسمة ذاتي له  
بمعنى انه لا مدخل للغير في قبوله لها وهو قيد مخرج للكم بالعرض وهو  
الذي يقال له انه كم بسبب مقارنته للكم بالذات كما في شوا التجريد وهو  
اربعة اقسام الاول محل الكم كالجسم ذه هو محل بحسب المقدار الحال  
فيه او محل العدد اذا كان الجسم متعدد او الاول كم متصل بالعرض  
والثاني كم منفصل بالعرض الثاني الحال في الكم كالضوء القائم  
بسطح الجسم المضئ والطول والقصر العارضين للخط الثالث الحال  
في محل الكم كالبياض الذي في الجسم فانه مع المقدار الثالث هو الكم المتصل  
حالا في الجسم وهذا مبني على القول بان اللون نافذ في العمق وقابل  
عارض للسطح كالضوء كما قاله الفري في حواشي الموقف وفي شوا  
المقاصد قيل اللون من خواص السطح ومعنى كون الجسم ملونا ان  
سطحه ملون لكن الاظهر ان اللون قد ينفذ في عمق الجسم الرابع متعلق  
الكم كالعلم المتعلق بمعلومين فانهما معروضان للكم المنفصل الذي  
هو العدد على ما قالوا كالاعداد الح الكاف داخلة على مجموع الاعداد  
والمقادير وانطوى تحتها الزمان فقط اذ لا شئ وراء هذه الثلاثة  
وذلك لان الكم اما منفصل وهو العدد د بناء على المشهور عند الحكماء  
من كونه وجوديا لكن نقل عب عن الدواني انه من الامور الاعتبارية

عند محقق الحكماء كما هو عند المتكلمين وان جعله من اقسام الكم  
باعتبار فرض وجوده واما متصل قار وهو المقدار او غير قار  
وهو الزمان وقوله كالخط تمثيل للمقادير وادرج تحت الكاف  
السطح والجسم التعليمي فانواع الكم خمسة وفيها المقاصد زعم  
الفارابي ان القول من مقولة الكم وان الكم المتصل ينقسم الى  
قار وهو العدد وغير قار وهو القول واجمع بانه ذو جزء يتقدر  
بجزئه وكل ما هو كذلك فهو كم وفاقا ورد بمنع الكبرى وانما  
ذلك اذا كان التقدير لذاته وما هنا انما عرض للقول خاصة  
الكم من جهة الكثرة التي فيه كما ان الجسم يتقدر بالذراع ونحو  
لما فيه من الكم المتصل اه واعلم ان الكم المتصل هو ما يمكن  
ان يفرض فيه اجزاء متتلا في على حد مشترك بين جزئين والحد المشترك  
هو ذو وضع بين مقدارين هو بعينه نهاية لاحدهما وبداية  
للاخر ونهاية لها او بداية لها فاذا قسم خطا الى جزئين كان الحد  
المشترك بينهما النقطة واذا قسم سطح اليهما فالحد المشترك  
هو الخط واذا قسم الجسم فالمشترك هو السطح والحدود المشتركة  
يجب كونها مخالفة في النوع لما هي حد ودله لان الحد المشترك  
يجب كونه بحيث اذا انضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا واذا  
فصل عنه لم ينقص شيئا ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا آخر  
من المقدار المفسوف فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى ثلاثة  
والتقسيم الى ثلاثة تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقط ليست جزءا من الخط  
بل هي عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى  
الجسم والكم المنفصل ما لم يكن بين اجزائه حد مشترك وهو العدد

بأنه لا يقضي  
القسم الذات  
ولا يتوقف  
نصوده

كالعشرة اذا قسمتها الى ستة واربعة كان السادس جزءا من السنة  
داخلا فيها وخارجا عن الاربعة فلم يكن ثمة امر مشترك بين قسمي  
العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي  
الخط والكم المتصل اما غير قار لا يجوز اجتماع اجزائه المفروضة في  
الوجود وهو الزمان فالآن مشترك بين قسميه الماضي والمستقبل على  
نحو اشتراك النقطة بين قسمي الخط واما قار بالذات يجوز اجتماع اجزائه  
المفروضة في الوجود وهو المقدار فان انقسم المقدار في الجهات الثلاثة  
فجسم تعليمي وهوان المقدار او في جهتين فسطح او في جهة فقط  
افاده في المواقف وشرحه كيف سبق وجهه بتقديره على ما بعد  
وتأخيرها عما قبله لا يقتضي القسمة المخرج به الكم فانه يقتضي  
القسمة لذاته ودخل ما لا يقتضي القسمة اصلا اعني لا باعتبار  
ذاته ولا باعتبار متعلقه كالعلم بمعلوم بسيط وما يقتضيها الا  
لذاته بل باعتبار متعلقه كالعلم بمعلومين لان سلب اقتضاء القسمة  
مع التقييد بقوله لذاته صادق بصورتي عدم اقتضاءها اصلا  
وباقضاءها لا بالذات كما لا يخفى لكن قال على اقتضاء للقسمة في صور  
العلم بمعلومين اصلا لا بالاصالة وهو ظم ولا بالنوع اذ لا اقتضاء في  
المعلومين مثلا للقسمة وان اتصفها بها بخلاف المعلوم البسيط  
فانه لبساطته يقتضي عدم القسمة والعلم مطابق له فيكون مقتضيا  
لعدم القسمة بالنوع ولاجل ذلك جعل الامام في المباحث المشرقية  
والكاتب في شتم المتخصص والسيد في حواشي التبريد قيد لذاته متعلقا  
ببقتضي اللاقسمة فقط اهـ اي بناء على زيادة قيد اللاقسمة فنأمل  
ولا يتوقف نصوده المخرج به الاعراض النسبية لتوقف تصوراتها

على تصورات أمور أخرى بخلاف الكيفيات فإنه قد يستلزم تصورهما  
تصور غيرهما كالادراك والعلم والقدرة فإنها لا تصور بدون متعلقاتها  
اعني المدرك والعلوم مثالا لكن ليست تصوراتها متوقفة على تصور  
المتعلقات معلولة لها كما في النسب بل تصوراتها موجهة لتصورات  
متعلقاتها وكذا الحال في الكيفيات المخصوصة بالكميات كالاستقامة  
والانحناء والتثليث والتربيع فإنها موجهة لتصورات متعلقاتها غير  
متوقفة عليها واعتراض بخروج الكيفيات المكتسبة بالحدود والرسوم  
كذاتي في المواقف وقوله لتوقف تصوراتها الخ هذا على تقدير كون  
النسبة ذاتيا لها ظاهرا وعلى تقدير عرضها لها فلا لات تصور  
المعرض لا يتوقف على تصور العارض ولا لاجل هذا عدل في المواقف  
وغيره عن قيد لا يتوقف تصوره الخ الى قيد ولا يكون معناه معقولا  
بالقياس الى الغير لاخراج الاعراض النسبية فإنها معقولة بالقياس  
الى غير الاعراض النسبية الموجبة لكونها معقولة بالقياس الى  
ما تنسب اليه بخلاف الكيفيات فليست معانيها في نفسها مقيسة  
الى غيرها لانها لا تقتضي في ذاتها النسبة وان كانت عارضة لها والى  
عن الاعتراض بخروج الكيفيات المذكورة ان المراد بالتوقف امتناع  
حصول تصورها بدون الغير لا مجرد الترتب والحصول والتصور  
المكتسبة يمكن حصولها بالبداية ورسوم آخر افاده عب وغيره  
غيره المراد بالغير الامر الخارج كاهو المتبادر فلا يلزم خروج  
الكيفيات المركبة ثم النقطة والوحدة داخلا في التعريف على  
انهما من الكيفيات وخارجان عنه على انهما اعتباريان ومن قال انهما  
من العرض غير الكيفي زاد في التعريف قيد اللاقسمة لاخراجهما

كالزوجة والفردية  
كالحلاوة والعسل  
كمزاج النار  
وكثرة الخمر  
وكلا دراجان  
والجملات  
والآلام واللذات

فامل كالزوجة الخ اعلم ان للكيف بالاستقراء اربعة اقسام  
وهي للكيفيات المحسوسة والنفسانية والاستعدادية والمختصة  
بالكميات فاشارك عليه رحمة الله الى الكيفيات المختصة بالكميات  
بقوله كالزوجة والفردية فانها كيفيتان للاعداد التي هي كميات  
منفصلة وكذا الاخلو والاستقامة مثلا فانها كيفيتان للكميات  
المتصلة فالخط مثلا له كيفية هي الانحناء او الاستقامة ولوزاد  
الشهدين المثالين او بدل الفردية بالانحناء مثلا تمت الاشارة  
لكل من القسمين وكحلاوة العسل الخ اشار به كالمثالين بعده الى  
الكيفيات المحسوسة وهي قسمان راسخة واليها اشار بالمثال الاول  
والثاني وغير راسخة واليها الاشارة بالمثال الثالث وتسمى الاولى  
انفعاليات والثانية انفعالات وعدد الشئ مثال القسم الاول  
للاشارة الى ان تبعيتها للمزاج التابع للانفعال اما تشخصها كالمثال  
الاول فان الحلاوة تكون فيه بسبب مزاجه الذي حدث بانفعال  
وقع في مادته او بنوعها كالمثال الثاني فان الحرارة فيه وان كانت  
بسيطة لا يتصور فيها انفعال فقد توجد الحرارة التي هي نوعها  
في بعض المركبات تابعة للمزاج كالعسل والفلفل فان حرارتهما تابعة  
لمزاجهما المستفاد من انفعال وقع في موادهما كافي المواقف وشعره  
الجزل هو التحير والدهش من الاستحبال ويطلق على سوء احتمال  
الغنى وفي الحديث اذا شبعن نجلتن اي اشترتن وبطرتن كذا في  
الصحيح وكلا دراجات الخ اشار به مع الامثلة الثلاثة بعده  
الى الكيفيات النفسانية وهي كافي المواقف خمسة اقسام  
الحياة والعلم والارادة والقدر شرعية الكيفيات النفسانية



غير الاربعة كالامر واللذة والمراد من العلم الادراك الشامل للجهل  
 المركب فهما قسم واحد كما يؤخذ من ثلث المواقف فإشارته رحمه الله  
 الى ثاني الخمسة بقوله كالادراكات والجهالات والى خامسها بقوله  
 والآلام واللذات وترك الإشارة للثلاثة الباقية كما انه ترك الإشارة  
 للنوع الرابع من انواع الكيفية الأربع وهي الكيفية الاستعدادية  
 اى القائمة بحسب يستعد بسببها للقبول او عدمه بمعنى انها  
 تقتضى استعدادا وتنبها لقبول اثر ما بسهولة كاللين وتسمى ضعفا  
 ولا قوة او للدفع كالصلابة وتسمى قوة طبيعية هذا مجمل ما فى  
 الباب وليس لتفصيله هنا محل من الاعراب وهذه الخ راجع للادراكات  
 وما بعدها المشار بها للكيفية النفسانية ان درست اى  
 استحتمت بحيث لا نزول او يعسر زوالها لان الصفة الحاصلة الخ  
 في المواقف والاختلاف بين الحال والملكة بعارض مفارق  
 لا بفصل فان الحال بعينها تصير ملكة بالتدريج الا ترى ان  
 الكيفية النفسانية بالشخص في الكتابة مثلا تكون في ابتداء  
 حصولها حالا واذا ثبتت زمانا واستحتمت صارت بعينها ملكة  
 كما ان الشخص الواحد قد يكون صبيا ثم يصير رجلا فالواحد ملكة  
 قبل استحكامها كانت حالا وليس كل حال يصير ملكة وانت  
 تعلم ان الكيفية النفسانية قد تتوارد افراد منها على موضوعها  
 بان يزول عنه فرد ويعقبه آخر فبغاوت بذلك حال الموضوع في  
 تمكن الكيفية فيه حتى ينتهى الامر الى فرد اذا حصل فيه كان متمكنا  
 واستخاف هذا الفرد ملكة لم يكن حالا بشخصه بل بنوعه اهو وفيه كلام  
 ينبغي الوقوف عليه في حواشى عب لان المتصف بها الخ اى سميت

وهذه تسمى ملكة  
 ان يختص في النفس  
 ولا فائدة لان الصفة  
 الحاصلة للانسان  
 في الامر حاصلة  
 حالا لان المتصف بها  
 كما يتبدد على الزمان

حالا لا مكان ازلها وتغيرها ولو بالمعاجة ملكة من التملك كانها  
لعدم ذوالها وتغيره ملكة محلها اى الاضافة مراده ان  
هذه المقولة تسمى بكل من الاسمين عرفا وهو ما في المواقف وغيره  
خلاف لان المرشد في دعواه انها لا تسمى حقيقة الا بالاضافة وفي  
المقاصد وبعد تعريفها بنحو ما هنا التعريف المذكور للمضاف  
الحقيقي ويسمى المجموع المركب منها ومن معروضها مضافا مشهورا وما  
في المواقف من ان نفس المعروض ايضا يسمى مضافا مشهورا بخلاف  
المشهور نعم قد يطلق عليه لفظ المضاف بمعنى انه شيء له الاضافة  
على ما هو قانون اللغة امر نسبة الخ محصله بملاحظة ما ياتي النسبة  
المتكررة وتعقل النسبتين معا لا تقدم لاحدهما على الاخرى  
فخرج سائر الاعراض وما كان تعقله مستعقبا ومستلزم التعقل  
شيء اخر كاللزومات البينة اللوازم على ان تعقل اللوازم ليس  
مستلزم التعقل للزومات كما افاده في شرح المقاصد اى لانه  
اذا تعقل المزوم البين بالمعنى الاخص انتقل الى لازمه ولا ينعكس  
بان ينتقل من المزوم اليه على ان هذا خارج يكون المتعقل نسبة اذ  
اللزومات ليست كذلك افاده عطف في صغره فتأمل اى بالقياس  
لنسبة اخرى اى متعلقة ايضا بالقياس الى الاولى فلا يكون فيها نسبة  
من جانب فالاضافة آخ اخص من مطلق النسبة المتحققة في سائر  
المقولات النسبية فالجسم اذا حصل في المكان تحقق هناك امرات  
حصول جسم في المكان وذات المكان فذلك الحصول نسبة بينهما  
فاذا لوحظ الجسم بوصف كونه متمكنا والمكان بوصف كونه متمكنا  
فيه تحقق نسبتيان متكررتان معقولة احدهما بالقياس لاخرى

فاذا ثبت في محلها وتغيره  
عينا لا يملك ازالها  
للتعريف بها تسمى  
ملكه والاضافة  
اى الاضافة وفي  
نسبة عارضا  
لشيء لا تعقل  
بها القياس  
نسبة اخرى

وبالعكس

وبالعكس فالامر الاول مجرد نسبة والثاني اضافة وقس على ذلك حصول  
 مزيد في الزمان مثلاً في الاضافة تعرض لساثر المقولات بل للموجب  
 تعكس مثل الاول كما في شئ الموقف غير ولا محذور في ذلك العرض  
 لانها عند المتكلمين المانع لقيام العرض بالعرض امورا اعتبارية  
 والحكماء يجوزون قيام الاعراض بعضها ببعض وان لم تكن اعتبارية  
 كالابوة فانها نسبة تعقل بالقياس الى البنوة التي هي ايضا نسبة  
 تعقل بالقياس الى الابوة وقوله كالكميات اي الخمسة وهي الجنس  
 والفصل والنوع والخاصة والعرض العام وقوله فان الجنس الخ اي  
 لانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة وتلك الكثيرون هي  
 الانواع وحقيقة النوع هو المندرج تحت الجنس حصول الشئ الخ  
 او الهيئة التابعة للحصول على اختلاف الرايين كما في شئ الموقف  
 وعب قال السعوك في شئ خطبة ابن سينا التي هيئة تعرض للشئ  
 بسبب نسبته للزمان وكونه فيه او في طرفه فان كثير من الاشياء  
 يقع في طرف الزمان اي في آن من الآتات ومع ذلك يصح ان يستل  
 عنه بمعنى والفرق بينهما ان الزمان مقدار يقبل التجزئة والآن ليس  
 كذلك فنسبة الآن الى الزمان كنسبة النقطة الى الخط اه الزمان  
 يختلف في حقيقته عرفاً على خمسة اقوال فقيل هو جوهر مجرد عن  
 المادة لا يقبل العدم لذاته وقيل الفلك الاعظم وقيل حركته وقيل  
 مقدارها وقيل وهو مذهب الاشاعرة انه متجدد معلوم يقدر به  
 متجدد موهوم ازالة لابهامه وقد يتعاكس بسبب ما هو متصور  
 فاذا قيل مثلاً متى جاء زيد يقال عند طلوع الشمس اذا كان المخاطب  
 مستحضر الطلوع الشمس لا اذا قيل متى طلوع الشمس يقال حين جاء

ولا يبق والبسطة  
 والكميات فان  
 الجنس نحو الحيوان  
 مثلاً لا يستل  
 بالنسبة الى امر  
 آخر وهو النسخ  
 هو حصول الشئ في  
 الزمان

زيد لمن كان مستخضر المجيئة افاده في شرح منظومته قال عطف  
 صفراء على القول الاول والاخير لا يندرج تحت مقولة لانه على الاول  
 يكون من اقسام الواجب كالعقول والنفوس والمندرج تحت المقولات  
 هو الممكن لانها اجناس عالية للممكنات وعلى الاخير هو امر اعتباري  
 وعلى الثاني من مقولة الجوهر وعلى الثالث من مقولة الين وعلى الرابع  
 من مقولة الكم اه وفيه نظر من وجوه بينها فيما علقناه على صفراء  
 ككون الخسوف لا يشير الى اقسام التي تقسم من حقيقي وهو  
 كون الشيء في زمان لا يفضل عليه ككون الخسوف في ساعة كذا هي  
 في وقت معين يكون مطابقا لحصول التغير وغير حقيقي وهو بخلافه  
 كالاسبوع والشهر والسنة لما وقع في بعض اجزائها كما يقال حصل  
 الخسوف في شهر كذا وسار فلان في عام كذا فاشار للثاني بالمثال  
 الاول وللاول بالمثال الثاني حصول الخ او الهيئة التابعة له على  
 الخ لا ايضا قال المسعودي الين هيئة تعرض للجسم بسبب نسبته الى  
 المكان وكونه فيه وليس هو مجرد النسبة الى المكان بل حالة تحدث  
 بسبب النسبة اليه اه وقال عطف في صفراء لعل الثاني اولى لاعتبار  
 النسبة فيه من اول الامر المناسب لكون هذه الاعراض نسبية  
 بخلاف ما هنا فان النسبة لازمة للحصول اه ويضعفه قول عب  
 في ثبوت امر وراء الحصول تردد وقد اوضحه الفري في حواشي ٣  
 المواقف على ان كون هذه اعراضا نسبية لا يقتضي كونها تنقل النسبة  
 لما قاله عب وغيره من ان الاضافات السبع يقال لها نسبية بحسب  
 الاصطلاح وان لم يكن بعض اقسامها نفس النسبة لشدة اقتضائها  
 اياها اه ومن البعض الين كافي شرح المقاصد تأمل الشيء المراد به

ككون الخسوف  
 في شهر كذا  
 او ساعة كذا  
 في بالخير  
 لوقوعه في جوار  
 مني (الين) هو  
 حصول الشيء

الجسم الطبيعي بقدرته اقترانه بلفظ الحضور اذ هو من لوازمه المكان  
 اختلف في حقيقته عرفا على ثلاثة اقول فذهب جماعة من الحكماء الى انه  
 السطح الباطن للهاوي المماس للسطح الظاهر من الجوهر وذهب قوم  
 منهم الى انه بعد اى امتداد موجود ينقد فيه الجسم بنفوذ بعده  
 القائم به في ذلك البعد بحيث ينطبق بعد الجسم للقائم به على ذلك  
 البعد الموجود ويسمى بعدا مفطورا بالفاء وذهب المتكلمون الى انه  
 بعد مفروض موهوم فهو عدم محض ونفى صرف يمكن ان لا يشغله  
 شاغل ككون زيد الخ اشار بتعدد المثال الى انقسام الالين الى  
 حقيقي كالمثال الاول وغير حقيقي كالمثال الثاني قال الكاتب في الفصل  
 الالين منه ما هو حقيقي وهو كون الشيء في مكانه المختص به الذي  
 لا يستغنى عنه ككون زيد في الموضع الذي يشغله بالمماسه ومنه ما هو  
 غير حقيقي وهو الذي لا يكون كذلك ككون زيد في البيت فان جميع البيت  
 لا يكون مشغولا به على وجه يماس ظاهره جميع جوانب البيت ومنه  
 ما هو ابعد من ذلك ككون زيد في الدار وما هو ابعد من هذا كونه في  
 البلد وما هو ابعد كونه في الاقليم او في المعمورة من الارض او في الارض كلها  
 او في العالم فهذه اينيات غير حقيقة اه ويسمى ايضا بالكون في الموقف  
 اتفق المتكلمون على وجود الالين من بين الاعراض النسبية وسموه بالكون  
 وقسموه الى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وقالوا وجوده  
 ضروري بشهادة الحس اه هيئة الخ عرفه بعضهم بأنه نسبة بعض  
 اجزاء الشيء الى بعض الامور الخارجية قال عطف في صفراء وتعرفه  
 بالهيئة لا يخرجها عن كونه من الاعراض النسبية ايضا لان تلك الهيئة  
 مستلزمة للنسبة والمراد بالاعراض النسبية ما اخذت النسبة في

في المكان كقول  
 زيد في المكان الذي  
 يخصه او في الموضع  
 يسمى زيدا في الموضع  
 في جوهره بالكون  
 او في الموضع  
 ما هو ابعد من هذا  
 ما هو ابعد من هذا

مفهومها امر وسبق ما يتعلق بذلك فلا تغفل بسبب نسبة اجزائه  
 اي بحيث يعتبر موقع بعضها من بعض ككون هذا الجزء فوق ذلك او  
 مجاوره او تحته ويسبب نسبتها الى الامور الخارجية كوقوع بعضها  
 نحو السماء وبعضها نحو الارض في المواقف وشرحه اذا جعل الوضع هيئة  
 معلولة للنسبتين فالقيام والاستلقاء وضعان متغايران لاختلاف  
 نسبة الاجزاء فيهما الى الخارج ولولم يعتبر في ماهية الوضع نسبة الاجزاء  
 الى الامور الخارجية بل اكتفى فيها بالنسبة فيما بين الاجزاء وحدها  
 لزم ان يكون القيام بعينه الانتكاس لان القائم اذا قلب بحيث لا تتغير  
 النسبة فيما بين اجزائه كانت الهيئة المعلولة لهذه النسبة وحدها  
 باقية بشخصها فيكون وضع الانتكاس وضع القيام بعينه لا يقال  
 اللازم ما ذكرتم اشتراكهما في معنى الوضع الذي هو جنسها فان ازان  
 يفترقا بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية لانا نقول الجنس والفصل  
 يتحدان وجودا وجعلنا فكيف يتصور ان حصة من الجنس قارنت بفصل  
 آخر فالحق اذن اعتبار النسبتين في ماهية الوضع امر قال عب انفقوا على ان  
 الوضع هيئة بسيطة معلولة للنسبتين وليس مركبا منها اذ النسبة  
 فيما بين الاجزاء او فيما بينهما وبين الامور الخارجية ليست الا القرب والبعد  
 والمحاذاة والمجاورة والتماس وليس القيام والقيود تنقسم تلك  
 النسب ولا مركبا من الهيئتين الحاصلتين من تلك النسبتين اذ  
 لا دليل على وجودها في القيام مثلا فضلا عن تركبها منها فهو هيئة  
 وحدانية معلولة لهما فتدبر فانه مما زل فيه الاقدام اذ هو  
 المقولة اي اسمها وهذا ظ في انها لا تسمى بله وهو خلاف ما صرحوا  
 به من تسميتها بذلك ايضا وقد قال في ش منظومته هذه المقولة

بسبب نسبة اجزائه  
 بعضها الى بعض  
 وبسبب نسبتها الى  
 الامور الخارجية  
 كالقيام والقيود  
 وقوله له اذ ازان  
 الملك اذ هو المقولة

تسمى مقولة الملك ومقولة الجدة ومقولة له بفتح اللام والجدّة بكسر  
 الجيم وتخفيف الدال في نيل السعادات وكبرى عطى يعبرون عنها  
 بالجدّة والوجد لكونها راجعة الى القدرة والوجد بضم الواو وكسر  
 لغة كافي المصباح وفي المختار نحوه وفسره بالاستغناء او ولم اقف  
 كلامهم على تسميتها بالوجد فان كان عن نقل فسلم والا فلا فائدة  
 من اطلاق الدال وهو اللام وقوله مراد به المدلول وهو الملك  
 فهو مدلولها لانها موضوعه كما وضعت لغيره اشتركا ولو كان  
 ليس الملك المدلول لها مرادها هنا كما لا يخفى فلا بد من تجوز اخر تامل  
 وهو اي الملك حالة اي هيئة وصفة قال الشيخ في شفاؤه  
 مقولة الجدة لم يتفق لي الى هذه الغاية فهمها ولا اجد الامور التي  
 تجعل كالانواع لها انواعا لها ولا اعلم سببا يوجب ان تكون مقولة  
 الجدة جنسا لتلك الجزئيات ويشبه ان يكون غير يعلم ذلك فليتامر  
 ذلك من كتبهم ثم ذكرنا اخر الفصل تعريفها وكذا في كتاب النجاة ونص  
 في اخر الفصل من شفاؤه هي نسبة الى ملاصق ينتقل بانتقال  
 ما هو منسوب اليه كالتمسك والتعل ولبس القمص منه ذاتي كمال الجسم  
 عند اربابها ومنه عرضي كمال الانسان عند تقمصه وقال في  
 كتاب النجاة والملك وليست احصله يشبه ان يكون كون الجوهر في جوهر  
 يشمله وينتقل بانتقاله مثل التلبس والتمسك ونحوه في كتابه المعروف  
 بدانش نامه بالفارسية والذي تحصل من مجموع ما اوردته في  
 تصانيفه ان الملك هو كون الجسم بحيث يحيط بأكمله او ببعضه  
 ما ينتقل بانتقاله ككون الانسان متقمصا او متعصما او متعللا  
 او متخما او كون الفرس مسرجا او ملجما وانما تتم هذه الحالة بشرطين

من اطلاق الدال  
 مراد به المدلول

وهو حالة شخص  
 لا شيء بسبب

ما يحيط به من غير متعلق

من شفاؤه

احدهما الاحاطة به اما بكله او ببعضه والثاني الانتقال بانتقاله  
 فان وجد احدهما دون الآخر كن وضع فميصا على رأسه فانه  
 ينتقل بانتقاله ولكن لا يحيط به ولا يشتمل عليه وكن جلس في  
 بيت فان اجزاء البيت تحيط به ولكنها لا تنتقل بانتقاله لم يكن  
 ذلك ملكا وهذا الشرطان انما يفهم اعتبارهما من كلامه في النجاة  
 دون الشفا ونص على اعتبارهما عنده بعض المحققين من المتأخرين  
 الا انه ذكر في مختصره في المنطق ان مقولة له ما ينتقل بانتقال  
 الشخص وقد يكون طبيعيا كجلد الحيوان واراديا كالثوب وما لا ينتقل  
 بانتقال الشخص فهو من مقولة له على سبيل المجاز هذا لفظه ولم  
 يقيد هنا بشرط كونه محيطا الا ان المشهور اعتبار الشرطين  
 كما ذكره السعدي في شئ الخطبة فتأمل متقمصا او متعمما من التقصير  
 والنعم بمعنى ليس القميص والعمامة وعدد المثال اشارة الى ما كان  
 محيطا بالكل وهو الاول وما كان محيطا ببعض وهو الثاني كما  
 افاده الشافعي في منظومته مجزوم باداة الشرط الخ اي فان  
 بكسر الهزة وسكون النون حرف شرط ومراده بالعوض ابو المرشد  
 بل يجوز فتح الهزة اي مع سكون النون وقوله تخفيفا او لضروري  
 النظم المصدر المؤول اي الانفعال وقوله على غيره اي غير  
 المصدر المؤول وهو الجوهر اوله بناء على جواز العطف بالواو ولو  
 مقدمة على الاول والسابق المجاور عند تعدد المعطوف عليه  
 ولعل هذا اي جعل ان مصدريه اولى لموافقته للاسم  
 المصطلح عليه فيما بينهم بخلاف ما اذا جعلت ان شرطية  
 والتعبير عن هذه المقولة والتي بعدها بان ينفع وان يفعل

لكون الانسان متقمصا او متعمما وقوله (الذي ينتقل) مجزوم باداة الشرط لانه قال بعضهم وهذا غير متعين بالجوهر مصدر في قوله ان الفعل تخفيفا ويكون من عطف المصدر المؤول على غيره والمصدر



أولى من التعبير عنهما بالفعل والانفعال وان اصطلاح على الجمع كما  
بيننا وجهه فيما علقناه على صنف عطف عن غير واحد من أمثلة  
الفن وان نازعه في كبراه بما ليس له من الحق منزع والمراد به اى  
بأن يتفعل ومراده بذلك الارشاد الى ترادفهما مع الاشعار  
بامثلية الانفعال عن أن يتفعل وان كان أولى كما عرفت  
مادام يتأثر قيد لا بد منه لاخراج الحال الحاصل للشيء عند الاستقلال  
اى انقطاع الحركة عنه كالطول الحاصل للشجر والسخونة الحاصلة  
للماء والقعود الحاصل للانسان فانه ليس من هذا القبيل وان  
كان يسمى اثر او انفعالا بل الاول من الكم والثاني من الكيف والثالث  
من الوضع افاده في ش المقاصد كحال المسخن بصيغة اسم المفعول  
وقوله مادام يسخن الفعل مبنى للجهول اى يتأثر بحرارة النار وفي  
تعداد المثال اشارة الى ان مقولة ان يتفعل قد تكون بسيطة  
كحرارة النار في التسخين وقد تكون مركبة كحال القطع المركب من حركة  
اليدين والسكين مثلا فعلا ألفه للاطلاق قال بعضهم  
هو ابو المرشد جواب الشرط اى في قوله ان يتفعل بناء على  
مادرج عليه من أن ان فيه مكسورة المنقوعة وهوى كونه جواب  
الشرط والمراد به اى بلفظ فعلا الذى هو بصيغة الماضى للفعل  
لانه الذى تسمى به المقولة كان بفعل وهذا اى جعله معطوفا  
بعاطف مقدر مع كون المراد به الفعل اقرب ليكون السياق على  
نسق واحد من سرد اسماء المقولات متعاطفة بل المتعين  
الخ اضرب عن الاضربية الى وجوب الحمل على ما قاله وعلاه بقوله  
وذلك لان الج اى بيان وجه التعيين وقوله لان المقصود اى مقصود

والمراد بالانفعال هو  
الشيء عن غير واحد  
بما يتأثر كحال المسخن  
بغيره كالطول  
والسكن والاحتواء  
وقوله مادام يسخن  
الفعل مبنى للجهول  
هو  
بأن يتأثر بحرارة  
النار وفي  
تعداد المثال  
اشارة الى ان  
مقولة ان يتفعل  
قد تكون بسيطة  
كحرارة النار  
في التسخين  
وقد تكون مركبة  
كحال القطع  
المركب من حركة  
اليدين والسكين  
مثلا فعلا ألفه  
للاطلاق قال  
بعضهم هو ابو  
المرشد جواب  
الشرط اى في  
قوله ان يتفعل  
بناء على  
مادرج عليه  
من أن ان فيه  
مكسورة المنقوعة  
وهوى كونه  
جواب الشرط  
والمراد به اى  
بلفظ فعلا الذى  
هو بصيغة  
الماضى للفعل  
لانه الذى  
تسمى به  
المقولة كان  
بفعل وهذا  
اى جعله  
معطوفا  
بعاطف  
مقدر مع  
كون المراد  
به الفعل  
اقرب ليكون  
السياق على  
نسق واحد  
من سرد  
اسماء  
المقولات  
متعاطفة  
بل المتعين  
الخ اضرب  
عن الاضربية  
الى وجوب  
الحمل على  
ما قاله  
وعلاه  
بقوله  
وذلك لان  
الج اى  
بيان  
وجه  
التعيين  
وقوله  
لان  
المقصود  
اى  
مقصود

الناظم ولا يخفك ان هذا انما ينجح الاولوية كما اشترت اليه لا  
 التعين فتدبر مادام يؤثر الخ قال من لا زاده الفعل هو الهيئة  
 الحاصلة للمؤثر في غيره بسبب التأثير أولا كالحبسة الحاصلة  
 للقاطع بسبب كونه قاطعا وقلنا أولا احتراز عن الهيئة العارضة  
 للفاعل التابعة للفعل فانها عارضة للمؤثر بسبب التأثير لكن لا  
 أولا بل بواسطة الفعل وقول المصم مادام يقطع اشارة الى معنى هذا  
 القيد فان الهيئة المقارنة للتأثير هي الهيئة الحاصلة له أولا اه  
 وقال القاضي مير في هذا القيد اشارة الى ان الانفعال امر غير قار  
 وكذا الفعل ولذا يعبر عنهما بان يفعل وان ينفع لئلا لهما على  
 التجدد والتقضي واما الامر المستمر المرتب عليهما فخرج عنها ودخل  
 في الكيف اه كمال المسخن بكسر الخاء اسم فاعل واعلم امر من  
 العلم يؤتى به للعناية بما بعد من الكلام تقوية وتأكيدا وحثا  
 على القاء البال اليه تنبيها على انه مما ينبغي ان يعلم ولا يترك ولذا التزم  
 بعد في الغالب ان المؤكدة افاده في النسيم قسموا الى الحكماء  
 والمراد جمهورهم كاعلمته واما المتكلمون فقالوا العرض اما ان  
 يختص بالحي وهو الحيلة وما يتبعها من الادراكات الحسية وغيرها  
 كالعلم والقدر والارادة والكراهة والشهوة والنفرة وسائر  
 ما يتبع الحياة وحصرها في عشرة باطل بلا شبهة واما ان  
 يختص به وهو الاكوان المنحصرة في انواع اربعة الحركة والسكون  
 والاجتماع والافتراق والمحسوسات باحدى الحواس الخمس كالاشياء  
 والالوان والروائح والطعوم والحرارة واخواتها وذهب بعضهم  
 الى ان الاكوان محسوسة بالضرورة ومن انكر الاكوان فقد كابر

وقد لا لان المقطع  
 انما هو تدرج  
 العشرة في اقسام  
 والفعل تأثير الذي  
 في غير ما يؤثر  
 كمال المسخن مادام  
 يتجوز وكما تنقطع  
 والتجريد والى  
 وواعلم انهم  
 قسموا الزمر

حسه ومقتضى عقله وآخرون الى انها غير محسوسة فان لا  
 نشاهد الا الحركة والسكن والمجتمعين والمفترقين وأما وصف  
 الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فلا ولهذا اختلف في  
 كونها وجودية ولو كانت محسوسة لما وقع الخلاف فيها كذا  
 في المواقف وشه فالمتكلمون لم يثبتوا وجود شيء من الاعراض  
 خارجا الا بعض انواع الكيف والابن وانكروا الكم وستة الاعراض  
 النسبية الباقية **الى هذه** الاقسام التسعة الخ في المواقف  
 وشه دعوى انحصار المقولات العرضية في الامور التسعة يشتمل  
 على مقامين احدهما ان هذه الاجناس التسعة اجناس عالية  
 والثاني انه ليس للاعراض جنس عال سواها وليس شيء من هذه  
 المقامين بيقيني اذ لم يثبت كون كل واحد من التسعة جنسا  
 لما تحته لجواز ان يكون ماتحته امور مختلفة الحقيقة وهو عارض  
 لها فيكون عرضا عاما لاجنسا ولم يثبت كونها على تقدير  
 جنسيتها اجناسا عالية لجواز ان يكون ماتحتها انواعا حقيقية  
 فيكون كل واحد منها جنسا مفردا لاجناسا او ان يكون اثنا  
 منها او اكثر داخل تحت جنس آخر فيكون ذلك الداخل تحت  
 الجنس الآخر جنسا متوسطا ان كان ماتحته اجناسا او جنسا  
 سافلا ان كان ماتحته انواعا حقيقية فظهر انه لم يثبت المقام  
 الاول بل نقول لم يتصدا احد منهم لاثباته اصلا ولم يثبت ايضا  
 المحصر الذي هو المقام الثاني لجواز مقولة اخرى اي جنس عال لعارض  
 مغاير للتسعة المذكورة **وهذه** المذهب المتكلمين الخ يراد بهم  
 عند مقابلتهم بالحكمة كما هنا ما يعرف اهل السنة والمعتزلة

هذه الاقسام  
 التسعة هي  
 ما في الجواهر  
 من المواقف

وقد يراد بهم خصوص اهل السنة ان قولوا بالمعتزلة كما صرح  
 به غير واحد ثم المراد جمهورهم لاجمعهم كما في شرح الطوالع  
 للاصفهاني حيث قال جمهور المتكلمين قالوا لا اعراض النسبية  
 لا وجود لها في الخارج وفي المواقف انكر المتكلمون الاعراض  
 واثبتوا ضرار قال السيد في شرحه الصواب كما في المحصل معمر فانه  
 من قدماء المتكلمين لما رأى الحجة التي ذكرها الحكماء على وجودها  
 اذ عن لها وحكم بوجودها ام وعبر الشئ من منظومته باكثر  
 المتكلمين تبعاً للزركشي في شمع الجوامع فاعترضه عط في  
 صغره بقوله في تعبيره باكثر المتكلمين شئ في شمع المحصل  
 للكاتب المتكلمون انكروا كون الاعراض النسبية وجودية اشهر  
 ولا شئ فيه بعد ما سمعت وعبارة الكاتب كعبارة شارحنا  
 محمولة على تقدير المضاف او عدم التعويل على الخلاف فتدبر  
 انها اى اقسام العرض التسعة وفيه ان المتكلمين لم ينكروا  
 جميعها بل انكروا وجود ما عدا الكيف والابن فكان عليه رحمه  
 الله تعالى ان يقول ومذهب المتكلمين ان اكثرها امور اعتبارية  
 بل كان الاوضح ان يقول ومذهب اكثر المتكلمين ان ما عدا الكيف  
 والابن منها امور اعتبارية قال الشافعي في شمع منظومته ومذهب  
 اكثر المتكلمين الى انها عدمية لا وجود لها في الخارج واستثنوا  
 الابن كما قاله في الطوالع وغيره فانهم يقولون بوجوده في الخارج  
 نقله الزركشي ام وضمير انها للنسب والاضافات كما هو  
 قضية سوق كلامه هناك واعترضه عط في صغره بان استثناء  
 الاكثر الابن يقتضى ان غير الاكثر قائل بعدم وجوده كبقية النسب

وليس كذلك بل المتكلمون اتفقوا فيه على الوجود وانما الخلاف  
 في المحسوسية وعدمها في المواقف اتفق المتكلمون على وجود  
 الاين وفي حواشي عب على الخيال قيل بمحسوسية الاكوان  
 وقيل بعدمها فجعل الحركة من المبصرات انما يصح على احد  
 المذهبين او فعبارة غير محررة او ملخصة وانت لا تجد هذا  
 بعد علم مما اوقفناك عليه شيئا فان الاكثر القائل باعتبارية  
 النسب يستثنى الاين ويقول بوجوديته واما غير الاكثر فنه من  
 هو قائل بوجودية جميعها سواء كان اينا او غيره وهو معمر كما  
 سبق عن المواقف ومنه من هو قائل بعدم استثناء الاين  
 بل يقول باعتباريته كبقية النسب كما يدل عليه قول المواقف  
 فيما تقدم ولهذا اختلفت كونها اى الاكوان وجودية ولو كانت  
 محسوسة لما وقع الخلاف فيها اه فصنيع شارحه لا غبار  
 عليه وحديث الاتفاق في عبارة للمواقف خطبها هين اذ ليس كل  
 خلاف جاء معتبرا ولقد عثرت له على عشرات كثيرة في حواشيه  
 الثلاث ولكن منعتني من التنبيه عليها ضيق المجال في هذه الحاشية  
 الوجيزة امور اعتبارية اى يعتبرها العقل لا وجودية  
 بالوجود الخارجى ومعناه تحقق الشئ وكونه فى الخارج ويسمى  
 وجودا اصليا وعينيا ويقابله الوجود الذهنى ويسمى وجودا  
 غير اصلي ووجودا ظليا وهو وجود الاشياء بانفسها فى الذهن  
 او بمثال يطابقها على اختلاف الرايين عند الحكماء القائلين  
 بالوجود الذهنى فلا وجود للامور الاعتبارية الا فى الذهن بل  
 ولا ثبوت لها فى انفسها لا فرق بين صادقها وكاذبها على ما

سواء اعتبرها الاين او غيره  
 من المواقف

في قوله

حققه عطف في صفراء تبعاً لشبهه المحقق الأمير في حواشي عبد  
السلام وإن ابقيا في زوايا الانظار خبايا وفي طوايا ضمائر التحقيق  
مزايًا وقال ابن السبكي أي في جمع الجوامع الأصول قال شارحه  
الزركشي اختلفوا في الأمور النسبية فقال الفلاسفة إنها وجودية  
وذهب أكثر المتكلمين إلى أنها عدمية لا وجود لها في الخارج واستثنوا  
الآل من كافي الطوالع وغيره فكان حق المصنوع يستثنى به ويمكن  
الجواب عنه بما قرره غيره واحد من أنه جار على قول عدم الاستثناء  
مصححاً له إلا أن يثبت عنه خلافة فتأمل والاضافات من  
عطف الخاص كما قيل وهذه الإشارة لجميع ما سلف ذكره من  
الفاظ الشرح واستعمال الإشارة في نحوه مجاز مفرغ من بيانه  
وقوله اجمالية من الاجمال ضد التفصيل أي ما ذكرناه في هذا الشرح  
إشارة إلى مقاصد منه على وجه الاجمال وفائدة اقناعية أي  
يقنع بها من أراد مجرد الوقوف على المقولات العشر بتصور معانيها  
ومعرفة أمثلتها من المطولات أي كتب الفن المبسطة كما لمواقف  
والمقاصد وشرحيهما والطوالع ونشرها والحمد لله الخ ختم شرح  
بما بدأه به شكر المولاه على ما أولاه من نعمة توفيقه لتمامه واعتقه  
بالصلاة والسلام على نبيه الأكرم صلى الله عليه وسلم لأنه  
هو الواسطة العظمى في وصول كل نعمة والحصول على كل خير وإتمام  
هذا الشرح من جملة ذلك فكان حقاً عليه الدعاء له صلى  
الله عليه وسلم حيث تعذرت المكافأة وقد قال عليه الصلاة  
والسلام من صنع معكم معروفًا فكافئوه فإن لم تكافئوه فادعوا  
له ويرحم الله القائل \* \* \*

وقال ابن السبكي  
الاصح ان النسب  
والاضافات مود  
اشارته اجمالية  
وقال ان اقناعية  
مغنيق بملئها  
يطلب من  
الطوالع  
والحمد لله على كل حال

لا خيل عندك تهديها ولا مال \* فليُسعد النطق ان لم يسعد الحال  
 وهذا اخر ما جرى به اليراع بذات الرقاع فنسأل الله تعالى  
 كما وفق لا تمامه ان يمدد بالانتفاع في جميع البقاع  
 فدونك ما فيه بلفة لكل مرید وحسبك من القلادة  
 ما احاط بالجيد \* اذا منعك اشجار المعالي \* جناها الفض  
 فاقنع بالشمع \* فان اكتفيت بما حوته مائدة هذه المادة  
 والا فاسلك في سبيل الوصول الى اصول هذا الفن طريقه  
 الجادة اللهم لا تنزع قلوبنا بعد اذهبتنا وامتننا  
 على الايمان الكامل كما عليه احييتنا والحمد لله  
 رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
 اجمعين وقد تم تعليق هذه الحاشية صبيحة اول  
 يوم من ذي القعدة سنة احدى وتسعين ومائتين  
 والـف من هجرة كامل الذات وباهر الوصف صلى  
 الله تعالى عليه وسلم \*

بسم الله  
 حافظ  
 حبيب

الصلوة والسلام  
 من اجل  
 رجايا  
 يدرك

تبارك من تقدس عن ان توصف ذاته العلية بالكرم والكيف  
 والجوهر والعرض وتنزه عن ان يضاف ال افعاله البهيمية  
 واحكامه التنسية شوائب العلة والغرض وصلاة وسلاما  
 على سيدنا محمد المختص بجنس الاصطفاء الاعلى المندرج تحته  
 كل ما يناسب البشر من انواع الكالات وعلى آله واصحابه  
 ذوى السجايا الكاملة والمزايا الفاضلة والمراتب العاليات  
 (وبعد) فقد تم طبع حاشية علامة عصم وجمال  
 مصرم الفهامة للحق الشيخ زين المصطفى على شرح مقولات  
 الهمام الفاضل الشيخ احمد السجاعي طيب الله بآريج  
 الرحمة ثراها وجعل الفردوس الاعلى مأواها بالمطبعة  
 العامرة الشرفية التي مركزها شارع الخرنفش بمصر  
 المعزية وكانت نهاية هذا الطبع الباهر والشكل الزاهر في ثاني  
 الربيعين من سنة ١٣١٣ من هجرة سيد الثقلين

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ

وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

وَعَظَمَ وَشَرَفَ

وَكَرَّمَ

حقوق  
الطبع  
محفوظة

حقوق  
الطبع  
محفوظة

وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى ذِمَّة كُلِّ مَنْ حَضَرَ الْأَجْمَدُ السَّيِّدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَفندي أمين والسيد  
 محمد أفندي عرفه بخلي مؤلفهما

فكل نسخة ظهرت غير مخنومة بهذا الختم فهي مسروقة ويباع ملطابها  
 بحسب مقتضى اصول الطبوع والقوانين والختم هذا